إلى دولة رئيس الوزراء

تعودت أن أتحدث إلى دولة رئيس الوزراء فى شئوننا الوطنية. وقد انقضى أسبوعان لم أتحدث فيهما إلى دولته، لأننى فهمت أنه غضب لشىء كتبته لم أدر على وجه التحديد ما هو فآثرت أن أعفيه من حديثى وانتهزت الفرصة وتوجهت بالتحية الخالصة إلى ضيوف مصر من إخواننا السودانيين وصارحتهم بنوايا إخوانهم المصريين وبما يكنون لهم من حب وود وما يعولون عليهم كأشقاء أعزاء من التعاون معهم للخلاص من الخصم المشترك لمصلحة الأخوين معًا ولمصلحة الوادى بمصره وسودانه.

ولقد آن أن أؤكد لدولة رئيس الوزراء أننى لم أقصد قط إلى إغضابه ولا أقول هذا تقربًا وزلفى، فأنا لا أتمسح بأحد أيًا كان.

وكيف أقصد إلى إغضابه وأنا أتوق إلى التحدث إليه وأحب أن يستمع إلى دولته وهو يعلم عن يقين أننى أكتب عن عقيدة ولوجه الله والوطن لا أبغى جزاء ولا شكورًا.

وكيف أقصد إلى إغضابه ونحن الآن فى شهر رمضان المبارك الذى تتجرد فيه النفوس من كل شائبة وتصفو فيه القلوب ويتجه الناس نحو الواحد القهار يلتمسون من رحمته ومغفرته.

وكيف أقصد إلى إغضابه فى وقت يلتقى فيه بضيوف مصر من الأشقاء السودانيين، وأنا أود له أن يصفو ذهنه ليستنير رأيه وتقوى حجته فى إقناع هؤلاء

الأشقاء بكل دليل بأنَّ المصريين جميعًا لا يريدون لهم ولأنفسهم إلا الخير.

وما الخير إلا فى أن يخلص الوادى مصره وسودانه من براثن المستعمرين فتصبح مصر والسودان دولة فتية قوية وينصرف القطران للإصلاح والتعمير وتقوى جيوشهما ويصبحان عاملًا يحسب حسابه فى الشرق الأوسط وتخطب الدول العظمى وده وتدفع عربون ذلك صداقة الند للند لا صداقة السيد للعبد.

ولقد يدفعنى صفاء النفس فى هذا الشهر المبارك لأن أتحدث إلى دولة رئيس الوزراء حديثًا صافيًا مليئًا بالإخلاص فأقول لدولته آن الأوان قد آن لأن يفكر دولته جديًا فى أن تعود للبلاد حالتها الطبيعية، فلا يصح أن تستمر الرقابة على الصحف، فالأسباب التى اقتضت فرض الحكم العرفى قد زالت من غير شكٍ وانسلخ من الزمن أكثر من ضعف الوقت الذى حدَّد لها عند فرضها، والأمن ولله الحمد مستتب فى جميع أنحاء البلاد، فلا محل لاستمرار هذا الشذوذ فى حياتنا العامة.

وها هى الصحافة المصرية قد أجمعت على هذا الطلب على اختلاف ألوانها ومشاربها، وها هم المحامون ينادون به والأحزاب كلها تطالب بإزالة هذا الحكم العرفى الجاثم فوق صدر البلاد بلا موجب ولا مبرر.

ويدفعنى صفاء النفس أيضًا إلى أن أصارح دولته بأنَّ الاستمرار على تعطيل الحياة النيابية أمر جد خطير ولعلّى كنت من الذين يعتقدون أنَّ دولة رئيس الوزراء آخر من يقدم عليه.

وبعد انقضاء السبعين يومًا التى حددها الدستور أقصى أجل بين حل مجلس النواب وانعقاد المجلس الجديد - بعد انقضاء هذا الأجل يصبح الحكم فى مصر غير دستورى - ما فى ذلك شك ولا ريب - ولا يستقيم أى سبب من الأسباب عذرًا لاستمرار تعطيل الحياة النيابية، وكما قلت فى كلماتٍ سابقةٍ ليس لأية وزارة أن تتخذ من تعديل قانون الانتخاب علة تتعلل بها لتجعل السبعين يومًا تزيد ولو

يومًا واحدًا. وهذه الأوليات لا تخفى على دولة رئيس الوزراء يقينًا.

ولعلَّ دولة رئيس الوزراء أحوج ما يكون فى هذه الظروف لجعل الحالة تبدو فى البلاد طبيعية من كل نواحيها، فيزول الحكم العرفى وتعود الحياة النيابية فورًا. وكل يوم يمر الآن بعد انقضاء السبعين يومًا يسجل عدوانًا صارخًا على الدستور ولا أحب أن يحتمل تبعته دولة رئيس الوزراء أمام الناس وأمام ضميره وأمام الله. ولعلِّى فى غير حاجة لأن أقسم له إننى فى هذا الذى أتوجه به إلى دولته إنما أخلص له، وله بالذات فى إسداء هذه النصيحة. وأرجو أن يحمل كلامى على أحسن المحامل.

إنَّ الناس قد احتملوا هذا التغيير فى حالة البلاد على أمل أن يكون الإنجليز قد تعلموا من حوادث الشهور الأخيرة دروسًا تردهم إلى الصواب. وآمنوا بأن مصر لن يهدأ لها بال حتى تتحقق أهدافها الوطنية فى الجلاء الناجز والوحدة القومية بين شطرى الوادى. احتمل الناس فى سبيل هذا الأمل قيام الحكم العرفى وتعطيل الحياة النيابية، ففيم يحتمل الناس هذه الحالة الآن ولأى سبب يحتملونها وقد استبان أنَّ الإنجليز لن يعدلوا عن صلفهم ولن يرعووا عن غيتهم.

وهذا هو ما قصدت إليه من قولى لدولة رئيس الوزراء لعلَّه يرى نفسه الآن أحوج ما يكون إلى إعادة الحياة الطبيعية للبلاد فيرتفع صوت الأمة، ويعرف العالم أنَّ صرختها لم تذهب مع الريح وأنها لم تهن لها عزيمة ولم يضعف منها أمل وأن أحدًا لن يستطيع أن يحول دون تحقيق أهدافها القومية طال الزمن أو قصر.

آن الأوان قد آن لأن تتضافر القوى وتلتئم الصفوف وتزول الفرقة وتنمحى الأحقاد وتعود الأمة للسير كتلة واحدة فى طريق الحرية والاستقلال.

والله يهدينا جميعًا إلى سواء السبيل.